المؤتمر الأول للابتكار وريادة الأعمال في الجامعات السعودية(فكرة واختراع وأثر) ، م ١ ع١، ص: ١٤٩ – ١٦١ (٢٠٢٥م)
DOI:10.4197/leckau.1-1.5

قياس الأثر الاقتصادي لمسرعات الأعمال الجامعية: تطوير مؤشرات أداء لتعزيز الاستدامة الريادية

محمد سعد عسيري
مسرعة الابتكار وريادة الأعمال
جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز
المملكة العربية السعودية
m.assiri@psau.edu.sa

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي لقياس الأثر الاقتصادي لمسرعات الأعمال في الجامعات، من خلال تطوير مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) تساعد في تقييم فعالية هذه البرامج في دعم ريادة الأعمال وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تستند الدراسة إلى مراجعة منهجية لتجارب مسرعات جامعية دولية بارزة، مثل مركز الابتكار بجامعة بنسلفانيا، ومركز المسرعة بجامعة تورنتو، بالإضافة إلى نموذج ١٨٧١ المرتبط بعدد من الجامعات في ولاية إلينوي. وتُبرز الورقة ثلاثة محاور رئيسية لقياس الأداء: القيمة المضافة للنظام البيئي الريادي، القيمة المقدَّمة للشركات الناشئة، ومدى استدامة نموذج المسرعة ذاته. كما تقترح الدراسة نموذجًا تكامليًا لمؤشرات قياس يمكن تطبيقه في السياق السعودي، يأخذ في الاعتبار الخصائص المؤسسية، والموارد المتاحة، ومستهدفات رؤية السعودية ٢٠٣٠. وتؤكد النتائج أهمية وجود منظومة تقييم واضحة ومترابطة تسهم في رفع كفاءة المسرّعات الجامعية، وتعزيز مساهمتها في خلق فرص العمل، وتحفيز الابتكار، وتحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة.
الكلمات الرئيسية: مسرعات الأعمال الجامعية؛ مؤشرات الأداء؛ الأثر الاقتصادي؛ ريادة الأعمال

1. المقدمة

تلعب مسرِّعات الأعمال الجامعية دورًا محوريًا في تعزيز النشاط الاقتصادي المبني على الابتكار، وذلك من خلال دعم المشاريع الريادية التي يتقدم بها طلاب الجامعات وباحثوها وخريجوها. وتوفر هذه المسرِّعات دعمًا مكثفًا في إطار زمني محدد، يشمل التمويل الأولي، والتوجيه والإرشاد، والتدريب التخصصي، وتسهيل الربط بالمستثمرين.

ويهدف هذا النموذج إلى تحويل الأفكار البحثية المبتكرة إلى شركات ناشئة ذات قدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقابل للتوسع.

في السنوات الأخيرة، اتجهت الجامعات عالميًا نحو تعزيز دورها في الابتكار وريادة الأعمال، بحيث أصبحت هذه المفاهيم جزءًا لا يتجزأ من رسالتها التنموية إلى جانب التعليم والبحث العلمي. وأكدت التجارب الدولية أن اعتماد مؤشرات أداء واضحة ودقيقة لقياس الأثر الاقتصادي لهذه المسرِّعات يعد عنصرًا جوهريًا لضمان فعاليتها واستدامتها. وتبرز في هذا الصدد أمثلة عالمية ناجحة مثل مركز الابتكار في جامعة بنسلفانيا، ومركز المسرعة في جامعة تورنتو، ومسرعة ١٨٧١ في ولاية إلينوي، والتي حققت نتائج اقتصادية مميزة بفضل تطبيقها لنظم قياس أداء متقدمة وشفافة.

وفي المملكة العربية السعودية، تزايد الاهتمام بتأسيس وتطوير مسرِّعات الأعمال الجامعية، وظهر ذلك جليًا من خلال مبادرات رائدة متعددة. وتعمل هذه المبادرات بشكل متواصل على تطوير منظومات متكاملة للقياس والتقييم تتماشى مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تركز على تعزيز الاقتصاد المعرفي وتنمية قطاع ريادة الأعمال كمحركين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة.

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في تطوير وتعزيز كفاءة وأداء المسرِّعات الجامعية السعودية من خلال اقتراح إطار علمي شامل لمؤشرات الأداء الاقتصادية، مبني على مراجعة منهجية للتجارب الدولية الرائدة. ومن المتوقع أن يساهم هذا الإطار في دعم قدرة المسرعات الجامعية على تعزيز فرص التوظيف، وتحفيز الابتكار، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام المبني على المعرفة.

٢. الإطار النظري والمفاهيمي

يُعد الإطار النظري والمفاهيمي ركيزة أساسية لفهم أبعاد الدراسة وتحليل نتائجها ضمن سياق منهجي دقيق. ويتناول هذا القسم المفاهيم الرئيسة المرتبطة بمسرِّعات الأعمال الجامعية، والتمييز بينها وبين الحاضنات، إلى جانب استعراض الأثر الاقتصادي ومؤشرات الأداء ذات العلاقة.

٢,١. مسرِّعات الأعمال الجامعية

تُعرف مسرِّعات الأعمال الجامعية بأنّها برامج ممنهجة تطلقها الجامعات بهدف تسريع نمو الشركات الناشئة المرتبطة بالأوساط الأكاديمية، من خلال تقديم حزمة دعم مكثفة في فترة زمنية محددة. يشمل هذا الدعم التمويل الأولي، والإرشاد المتخصص، وبرامج التدريب الريادي، إلى جانب تسهيل الوصول إلى الموارد البحثية والشبكات

الصناعية. وتستهدف هذه البرامج بالدرجة الأولى تحويل المخرجات العلمية والبحثية إلى منتجات أو خدمات ذات جدوى اقتصادية، بما يسهم في بناء منظومة ابتكار فعّالة داخل المجتمع الجامعي.

٢,٢. الفروق الجوهرية بين المسرِّعات والحاضنات

رغم التقاطع المفاهيمي بين المسرِّعات والحاضنات، إلا أنّ ثمة اختلافات جوهرية بين النموذجين. فالحاضنات تركز على توفير بيئة دعم طويلة الأجل للمشاريع في مرحلة التكوين، وتشمل خدماتها التأسيس الإداري والتقني، بينما تسعى المسرِّعات إلى تسريع دخول المشاريع الناشئة إلى السوق من خلال برنامج مكثف زمنيًا، يستهدف مشاريع ناضجة نسبيًا وقابلة للنمو السريع. كما يُختتم برنامج المسرعة غالبًا بفعالية "يوم العرض" أمام المستثمرين.

٢,٣. الأثر الاقتصادي

يشير مفهوم الأثر الاقتصادي إلى مجمل التحولات الكمية والنوعية في المؤشرات الاقتصادية الناتجة عن تدخل مؤسسي أو برامجي معيّن. وفي سياق المسرعات الجامعية، يتمثل الأثر الاقتصادي في قدرة هذه البرامج على خلق فرص عمل، وزيادة الإيرادات، وجذب الاستثمارات، وتحقيق تراكم في رأس المال المعرفي، ورفع مساهمة القطاع الريادي في الناتج المحلي.

٢,٤. مؤشرات الأداء الرئيسة(KPIs)

تمثل مؤشرات الأداء أدوات قياس علمية تُستخدم لتقييم مدى تحقق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية للمسرعات الجامعية. وتشمل أبرز هذه المؤشرات:

- عدد الشركات المحتضنة والمتخرجة من البرنامج.
- حجم التمويل الذي تم توفيره للشركات.
- معدل بقاء الشركات بعد مرور ثلاث وخمس سنوات.
- عدد الوظائف المستحدثة المباشرة وغير المباشرة.
- عدد براءات الاختراع المحوّلة إلى منتجات أو خدمات تجارية.

٢,٥. المسرِّعات الجامعية ودورها في دعم الاقتصاد المعرفي

تسهم المسرعات الجامعية بفاعلية في دعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي، من خلال تسريع توظيف المعرفة الأكاديمية في مشاريع ريادية، وتعزيز الارتباط بين البحث العلمي والقطاع الصناعي، وتحفيز الطلب على الكفاءات

التقنية وريادة الأعمال. وتُعد هذه الأدوار محورية في تحقيق الرؤى التنموية الوطنية التي تركز على الابتكار، والتنويع الاقتصادي، والاستثمار في رأس المال البشري.

٣. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

يُعد تحليل الأدبيات والدراسات السابقة خطوةً أساسيةً لفهم الخلفية النظرية والتطبيقية لموضوع البحث، ولتحديد أوجه القصور المعرفي، وتوجيه الدراسة نحو معالجة الفجوات القائمة. ويتناول هذا القسم مراجعة منتقاة لمجموعة من الدراسات الدولية والمحلية ذات الصلة بمسرِّعات الأعمال الجامعية، مع التركيز على أبرز الاتجاهات البحثية واستنباط مؤشرات علمية قابلة للتطبيق في السياق المؤسسي الوطني.

٣,١. الدراسات الدولية

أظهرت الأدبيات العالمية اهتمامًا متزايدًا بدور المسرِّعات الجامعية في تعزيز الأداء المؤسسي والتنموي للشركات الناشئة. فقد كشفت نتائج منشورة في تقارير تحليلية متخصصة، مثل Harvard Business Review و Strategic Management Journal، أن الشركات التي تمرّ ببرامج تسريع جامعية مرموقة ترتفع احتمالية حصولها على استثمارات رأس المال الجريء بنسبة تتراوح بين ٣٠% إلى ٤٠% مقارنةً بغيرها [١]. وأفادت تقارير صادرة عن منظمات متخصصة مثل UBI Global و ANDE بأن وجود أنظمة واضحة لقياس الأداء يسهم في تعزيز استدامة الشركات الناشئة، حيث تصل نسب البقاء لما يزيد عن ٨٠% بعد ثلاث سنوات من التخرج.[2] ومن النماذج التطبيقية البارزة، يُظهر مركز الابتكار بجامعة بنسلفانيا (Penn Center for Innovation) فعالية لوحة مؤشرات الأداء السنوية في تعزيز استمرارية الشركات المنبثقة عن الجامعة [٣]. كما أثبت مختبر Creative Destruction Labبجامعة تورنتو جدوى أسلوب الإرشاد القائم على الأهداف–(Objective Based Mentorship)في تسريع دخول الشركات إلى الأسواق الدولية [٤]، مما يعكس أهمية البناء المؤسسي الداعم للتوسع العالمي.

٣,٢. الدراسات المحلية

على الصعيد المحلي، أظهرت تقارير الجهات الوطنية في المملكة العربية السعودية تطورًا ملحوظًا في بيئة المسرِّعات الجامعية. وتشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) إلى نمو متزايد في أعداد المشاريع الجامعية [٨]، إضافةً إلى توسع علاقات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجالات التمويل، والتدريب، والإرشاد.

ورغم التقدم المحرز، تؤكد الأدبيات السعودية على أهمية التوسع في الدراسات التجريبية التي تقيس الأثر الاقتصادي لهذه المسرعات على المدى الطويل، بهدف تعظيم الأثر المؤسسي وربط المخرجات بمستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٣,٣. الفجوات البحثية وفرص التطوير

تُظهر مراجعة الدراسات وجود فجوات بحثية في مجالات متعددة، منها: غياب الدراسات الطولية (Longitudinal Studies) التي تتتبّع مسار نمو الشركات المحتضنة بعد التخرج، وندرة التحليلات المقارنة بين النماذج التشغيلية في السياقات المختلفة. كما تدعو الأدبيات إلى تعزيز التكامل بين قواعد البيانات الوطنية، بما يتيح تتبع مؤشرات الأداء وفق معايير علمية موحدة، ويوفر أرضية مشتركة للتعاون بين الجامعات، والجهات الداعمة، وصنّاع السياسات في مجالات ريادة الأعمال والابتكار.[7]

٤. منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة منهجًا تحليليًا مقارنًا يدمج بين مراجعة الأدبيات وتحليل النماذج التطبيقية، بهدف تطوير إطار مفاهيمي قابل للتطبيق لقياس الأثر الاقتصادي لمسرّعات الأعمال الجامعية في السياق السعودي. ويرتكز التصميم المنهجي على دمج الأدوات الكمية والنوعية، بما يضمن تحقيق شمولية في تحليل الظاهرة.

٤,١. مدخل البحث

تم تبني المنهج التحليلي المقارن (Comparative Analytical Approach) بوصفه الأساس المنطقي للدراسة، نظرًا لقدرته على استكشاف الفروقات والتشابهات بين النماذج الدولية والمحلية لمسرّعات الأعمال الجامعية، وتحديد نقاط القوة والضعف على مستوى مؤشرات الأداء [٢]. ويساعد هذا المنهج في توليد رؤى قابلة للتطبيق محليًا، من خلال مقاربة استنتاجية مبنية على أدلة كمية وكيفية.

٤,٢. مصادر البيانات ودوافع الاختيار

استندت الدراسة إلى مصادر بيانات تم اختيارها بناءً على توفرها وورودها في عدد من الأدبيات المتخصصة ذات الصلة، وتوزعت كما يلي:

- تقارير مؤسسية دولية متخصصة في تقييم المسرّعات) مثلUBI Global ، ([2] ANDE
- وثائق جامعية منشورة من جامعات ذات تجارب رائدة (مثل بنسلفانيا وتورنتو[5]).
- دراسات حالة ومنشورات تحليلية تناولت تجارب قياس الأثر الاقتصادي في سياقات جامعية متنوعة.

وقد تم اختيار هذه المصادر بناءً على معيارين أساسيين: حداثة البيانات ووضوح مؤشرات الأداء، بما يعزز إمكانية المقارنة واستخلاص أنماط قابلة للتعميم.

٤,٣. أدوات التحليل وإجراءات التحقق

استخدمت الدراسة مجموعة من الأدوات التحليلية لضمان دقة المخرجات، شملت:

- المقارنة المعيارية :(Benchmarking) لمقارنة النماذج الدولية واستخلاص العناصر المشتركة، وتحديد جوانب القوة التي يمكن توطينها محليًا.
- مصفوفة مؤشرات الأداء :(Performance Indicator Matrix) تم تطوير مصفوفة مؤشرات أولية تُصنف إلى ثلاث فئات:
  - مؤشرات على مستوى النظام البيئي(Macro-Level)
  - مؤشرات على مستوى الشركات الناشئة(Meso-Level)
  - مؤشرات على مستوى المسرعة(Micro-Level)

وقد ساعد هذا التصنيف في تنظيم إطار القياس المقترح وفقًا لمستويات التحليل المختلفة، مما يعزز من دقته وإمكانية تطبيقه في البيئات الجامعية المحلية.

٤,٤. حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على المسرّعات الجامعية التي تتوافر بشأنها بيانات موثّقة خلال الفترة (٢٠٢٠–٢٠٢٤)، وتم التركيز على البُعد الاقتصادي للأثر الناتج عن المسرّعات، دون التوسع في الجوانب الاجتماعية أو التعليمية. وتشير النتائج إلى الحاجة لتوسيع نطاق الدراسات المستقبلية بحيث تشمل مقاييس الأثر متعدد الأبعاد، وتعتمد على بيانات أولية من خلال استبيانات ومقابلات ميدانية.

٥. تحليل النماذج الدولية لمسرّعات الأعمال الجامعية

يسعى هذا القسم إلى تحليل مجموعة من النماذج الدولية البارزة في مجال المسرّعات الجامعية، بهدف استخلاص الآليات المؤسسية والبرامجية التي أسهمت في تحقيق أثر اقتصادي ملموس وقابل للقياس. ويعتمد هذا التحليل على تقارير رسمية وبيانات منشورة من الجهات المشغّلة للمسرّعات، إلى جانب مصادر تصنيف دولية معتمدة.

٥,١. مركز الابتكار بجامعة بنسلفانيا(Penn Center for Innovation)

يُعد المركز أحد أبرز المبادرات الجامعية في الولايات المتحدة التي تستند إلى مخرجات البحث العلمي في تطوير مشاريع ريادية قابلة للنمو. يعتمد على نظام متابعة دوري ومؤشرات أداء كمية، وأفاد تقريره الأخير أن نسبة بقاء الشركات بعد ثلاث سنوات بلغت ٨٢%، مع إجمالي تمويل تجاوز ٥٦٠ مليون دولار.[3]

٥,٢. مختبر Creative Destruction Lab بجامعة تورنتو

يعتمد هذا المختبر نموذجًا قائمًا على الإرشاد المرحلي المكثف، مما يوفّر بيئة نضج متدرّج للشركات الناشئة في قطاعات متقدمة. ويشير تقرير CDL–Rockies إلى تجاوز القيمة السوقية للشركات المتخرجة ١,١ مليار دولار كندي، مع نمو مرتفع في مؤشرات التوظيف والبقاء.[4]

٥,٣. مسرّعة ١٨٧١ في ولاية إلينوي

تتميّز هذه المسرّعة بتعدد شراكاتها المؤسسية، حيث تجمع بين القطاع الأكاديمي والخاص دون دعم حكومي مباشر. وقد سجلت استثمارات تراكمية بلغت ١,٦٥ مليار دولار ووفرت أكثر من ١١,٠٠٠ وظيفة في البيئة التقنية المحلية.[6]

٥,٤. جامعة إسطنبول التقنية İTÜ Çekirdek

يُعد هذا النموذج من بين الأكبر في أوروبا من حيث عدد المستفيدين، ويرتكز على دعم حكومي وجامعي مباشر. أظهرت تقارير عام ٢٠٢٣ تحقيق الشركات المحتضنة لاستثمارات قدرها ٢٧٠ مليون دولار، مع نسبة بقاء تقارب ٩٠% بعد التخرج.[5]

٥,٥. مركز Montpellier BIC بفرنسا

يُعد المركز من أقدم المسرّعات الجامعية الأوروبية، وقد تطور إلى نموذج شبه ذاتي التمويل. بلغت نسبة الاستدامة لدى الشركات المحتضنة ٨٩,٧% بعد ثلاث سنوات، مع استقطاب أكثر من ١٢٠ مليون دولار من الاستثمارات. ويُنفَّذ برنامج "Take–Off" لتعظيم الإيرادات بالتعاون مع مطوّري أعمال خارجيين.[2]

٥,٦. مقارنة تحليلية بين النماذج الدولية

يوضح الجدول التالي مقارنة بين أبرز الخصائص المؤسسية والتشغيلية للنماذج المدروسة:

المسرعة	التمويل	الوظائف	استدامة الشركات	نظام المتابعة	الدعم الحكومي

PCI	مرتفع	متوسط	مرتفع	قوي	محدود
CDL	مرتفع	مرتفع	مرتفع	متقدم تقنيًا	محدود
1871	متوسط	مرتفع	مرتفع	شبكي	لا يوجد
ITU	متوسط	متوسط	مرتفع	مرحلي	قوي
Montpellier	منخفض	مرتفع	مرتفع جدًا	فردي + شبكي	قوي جزئيًا

يشير هذا الجدول إلى تنوع النماذج من حيث مصادر التمويل، ومستوى الدعم الحكومي، وأنظمة المتابعة الداخلية. وتبرز أهمية وجود نظام تقييم مستمر وشبكات إرشاد قوية كعوامل مشتركة في النماذج ذات الأثر الاقتصادي المرتفع.

٥,٧. الدروس المستفادة

بناءً على التحليل أعلاه، يمكن استخلاص عدد من الدروس التي قد تسهم في تطوير أداء المسرّعات الجامعية محليًا:

- أهمية تطوير أنظمة متابعة وقياس دورية قائمة على مؤشرات كمية.
- ضرورة تنويع مصادر التمويل بين الدعم الحكومي، والجامعي، والقطاع الخاص.
- فاعلية الإرشاد المرحلي والشبكي في رفع معدلات بقاء الشركات.
- جدوى التركيز على القطاعات الاستراتيجية ذات القيمة المضافة.

ويمكن لتجارب المسرّعات الجامعية في المملكة العربية السعودية الاستفادة من هذه الأنماط، مع ضرورة تكييفها بما يتلاءم مع البيئة المحلية والمؤسسية.

٦. إطار القياس والتوصيات المؤسسية

يهدف هذا القسم إلى دمج مصفوفة المؤشرات المقترحة مع مجموعة من السياسات المؤسسية الداعمة، بما يوفّر إطارًا منهجيًا يمكن تطبيقه في الجامعات السعودية لقياس أثر المسرّعات الجامعية بصورة دقيقة ومستدامة على الاقتصاد المعرفي.

٦,١. مؤشرات على مستوى النظام البيئي(Macro-Level)

ترتكز هذه المؤشرات على قياس التأثيرات الكلية للمسرعة على البيئة الاقتصادية المحيطة، وتشمل:

- عدد الوظائف المستحدثة بواسطة الشركات الناشئة المحتضَنة.

- إجمالي الإيرادات المحققة من قِبل خريجي المسرعة خلال السنوات الثلاث إلى الخمس الأولى.
- حجم الاستثمارات المستقطبة محليًا ودوليًا.
- مساهمة المسرعة في تطوير القطاعات الحيوية (الصحة، التقنية، التعليم، الصناعة).
- عدد الشراكات الموقعة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

٦,٢. مؤشرات على مستوى الشركات الناشئة(Meso-Level)

تُستخدم هذه المؤشرات لقياس ديناميكية نمو وتطور الشركات المحتضنة، وتشمل:

- معدل بقاء الشركات بعد التخرج خلال ثلاث وخمس سنوات.
- عدد براءات الاختراع المودعة أو المرخصة خلال فترة الاحتضان.
- معدل التوظيف داخل الشركات المحتضنة.
- نسبة النمو السنوي في الإيرادات.
- قدرة الشركات على الدخول في أسواق جديدة أو التوسع نحو التصدير.

٦,٣. مؤشرات على مستوى المسرعة(Micro-Level)

تهدف هذه المؤشرات إلى قياس كفاءة العمليات التشغيلية للمسرعة داخليًا، ومن أبرزها:

- عدد الشركات المقبولة سنويًا ومعدل نموها خلال فترة الاحتضان.
- إجمالي ساعات التوجيه والإرشاد المقدمة لكل شركة.
- درجة رضا الشركات المحتضنة عن الخدمات والبرامج المقدمة.
- عدد الفعاليات وورش العمل المنفذة سنويًا.
- نسبة الشركات التي تصل إلى مرحلة جذب الاستثمار خلال فترة البرنامج.

٦,٤. أداة التقييم المقترحة

يقترح هذا البحث تطوير لوحة مؤشرات موحدة (Performance Dashboard) يتم تحديثها بشكل نصف سنوي، وترتبط مباشرة بمراكز الابتكار داخل الجامعات وبمكاتب تحقيق الرؤية – إن وجدت. وتتيح هذه الأداة ما يلي:

- مراقبة الأداء عبر الزمن على المستوى الداخلي.
- المقارنة الأفقية مع المسرّعات المحلية والدولية.
- دعم عملية اتخاذ القرار وتعزيز الشفافية أمام صناع السياسات والشركاء.

٦,٥. قابلية التوطين في السياق السعودي

مع الأخذ في الاعتبار خصوصية البيئة المؤسسية السعودية، تقترح الدراسة ما يلي:

- إنشاء وحدة تقييم مؤسسية داخل الجامعات تُشرف على تطبيق مؤشرات الأداء وتحليل نتائجها دورياً.
- تبني نماذج تمويل مرنة تجمع بين الدعم الحكومي والعوائد الذاتية، من خلال خدمات التدريب والاستشارات.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، لا سيما عبر دمج خبراء الصناعة في فرق الإرشاد والتقييم.
- صياغة سياسات مالية تسمح بإعادة استثمار العوائد التشغيلية في تطوير المسرعة.
- توسيع نطاق برامج المسرعات إلى المناطق الأقل نموًا لدعم التوازن الجغرافي في فرص ريادة الأعمال.

يشكل هذا الإطار المتكامل أداة استراتيجية لدعم كفاءة وفعالية المسرعات الجامعية، وتسريع مساهمتها في تحقيق مستهدفات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية.

٧. النتائج والمناقشة

يُقدّم هذا القسم من الدراسة تحليلًا علميًا للنتائج المستخلصة من مراجعة النماذج الدولية وتقييم الممارسات المحلية في مجال المسرّعات الجامعية. ويهدف إلى مناقشة الفجوات القائمة، واستكشاف العوامل المؤثرة في الأداء.

٧,١. النماذج الدولية

أسفرت مراجعة خمسة نماذج دولية رائدة (جامعة بنسلفانيا، جامعة تورنتو، مسرعة ١٨٧١، جامعة إسطنبول التقنية، مركز مونبلييه) عن مجموعة من القواسم المشتركة التي تشكّل معايير مرجعية لقياس كفاءة المسرّعات الجامعية. ومن أبرز هذه الخصائص: الاعتماد المنتظم على أنظمة تقييم كمية ومؤسسية، وجود شراكات فاعلة مع القطاع الصناعي والتمويلي، وتنوع مصادر التمويل من خلال نماذج هجينة تجمع بين التمويل الحكومي والاستثمار الخاص والإيرادات التشغيلية الذاتية. وقد ارتبطت هذه العوامل مجتمعةً بارتفاع معدلات بقاء الشركات المحتضَنة، وزيادة حجم الاستثمارات المستقطبة، وتحقيق أثر اقتصادي قابل للقياس.

٧,٢. الوضع المحلي ومؤشرات الأداء

تشير البيانات المتاحة حول المسرّعات الجامعية في المملكة العربية السعودية إلى تطور ملحوظ في عدد المبادرات والأنشطة الريادية خلال السنوات الأخيرة، مدعومة بدعم مؤسسي من جهات مثل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وبرامج وزارة التعليم المعنية بالبحث والابتكار. ومع ذلك، لا تزال هذه المسرّعات تواجه عددًا من التحديات الهيكلية التي تؤثر على قدرتها على تحقيق أثر اقتصادي مستدام. ومن أبرز التحديات:

- محدودية التوثيق والتحليل الكمي للأثر، نتيجة غياب بيانات منتظمة وقابلة للمقارنة.
- الاعتماد شبه الكلي على التمويل الحكومي، مع غياب قنوات تمويل بديلة.
- عدم توفر إطار موحد لقياس الأداء، ما يقيّد عمليات التقييم المؤسسي.

- قصور في الربط بين المسرعات والأنشطة الأكاديمية أو البحثية.

في المقابل، تتوفر فرص تطويرية واعدة:

- تنامي الدعم الحكومي من مؤسسات متعددة ذات علاقة بريادة الأعمال.
- توافر كوادر أكاديمية مؤهلة يمكن تسخيرها في برامج المسرعة.
- ازدياد مبادرات التحول الرقمي، بما يعزز جاهزية البيئة الريادية.

٧,٣. مقارنة بين الوضعين الدولي والمحلي

تُظهر مقارنة بين المسرّعات الدولية ونظيراتها المحلية تفاوتًا واضحًا في عدد من المحاور الأساسية، كما يوضحه الجدول التالي:

المحور	النماذج الدولية	النماذج السعودية
مؤشرات الأداء	محددة ومنشورة دوريًّا	غير واضحة أو محدودة
التمويل	متنوع (جامعي، خاص، حكومي)	غالبًا حكومي فقط
قياس الأثر الاقتصادي	معتمد ومبني على مؤشرات KPIs	غير موثق أو غير ممنهج
الارتباط بالصناعة	مرتفع	متفاوت وضعيف في الغالب
استقلالية التشغيل	عالية	مرتبطة غالبًا بهيكل الجامعة الإداري

تشير هذه النتائج إلى أهمية معالجة التحديات المؤسسية، والاستفادة من الفرص المتاحة، عبر تطوير أدوات قياس دقيقة وتكامل مؤسسي أوسع، بما يعزز من فاعلية المسرّعات الجامعية في تحقيق الأثر المطلوب.

٨. التوصيات

في ضوء ما أظهره التحليل المقارن للبيانات والممارسات الدولية والمحلية، تُقدّم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة وفاعلية المسرّعات الجامعية في المملكة العربية السعودية:

- حوكمة الأداء والتقييم
  - إنشاء وحدات تقييم مستقلة داخل الجامعات تُعنى بقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمسرّعات.
  - تطوير لوحة مؤشرات أداء موحّدة تشمل مؤشرات كمية ونوعية، تُحدث دوريًا، وتُربط بمراكز الابتكار ومكاتب تحقيق الرؤية.

- تنويع مصادر التمويل
  - اعتماد نماذج تمويل هجينة تجمع بين الدعم الحكومي، ورأس المال الجريء، والإيرادات الناتجة عن البرامج والخدمات.
  - تحفيز الشراكات مع الجهات الاستثمارية من خلال حوافز مؤسسية وتشريعية.
- الاستقلالية والتكامل المؤسسي
  - منح المسرّعات الجامعية هيكلًا إداريًا وتشغيليًا مستقلًا يتيح مرونة في اتخاذ القرار.
  - تعزيز التكامل بين المسرّعات والبرامج الأكاديمية والبحثية لتوظيف مخرجات البحث العلمي في تطوير المشاريع.
- بناء الشراكات مع القطاع الصناعي
  - إشراك ممثلين من القطاع الصناعي والتقني في لجان التقييم والإرشاد.
  - تطوير برامج تعاقدية مع الشركات الكبرى لاحتضان وتوجيه المشاريع الناشئة.
- دعم البيئة الممكنة
  - الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والتقنية للمسرّعات.
- توحيد الجهود الوطنية من خلال منصة معرفية لتبادل البيانات وأفضل الممارسات بين الجامعات.

تُعد هذه التوصيات إطارًا تشغيليًا وتوجيهيًا يمكن البناء عليه لتعزيز دور المسرّعات الجامعية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

٩. الخاتمة

تُبرز هذه الدراسة أهمية المسرّعات الجامعية بوصفها أدوات استراتيجية لدعم الاقتصاد القائم على المعرفة، وتحفيز ريادة الأعمال التقنية، وتعزيز التكامل بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السوق. ومن خلال التحليل المقارن للنماذج الدولية والممارسات المحلية، تبيّن وجود فرص واعدة لتحسين أثر المسرّعات السعودية، مع وجود فجوات تنظيمية وتشغيلية قابلة للمعالجة.

أظهرت النتائج أن عناصر النجاح في التجارب الدولية تتمثل في الحوكمة المستقلة، والتقييم المنتظم، والشراكات المؤسسية، والتمويل المتنوع. وفي المقابل، تواجه المسرّعات المحلية تحديات تتعلق بأدوات القياس، واعتمادها على التمويل الحكومي، وضعف الارتباط بالقطاع الصناعي.

بناءً على ما سبق، تؤكد الدراسة ضرورة تطوير نموذج وطني موحّد لتقييم الأداء، وتبني سياسات تمويل وتشغيل مرنة، مع تعزيز التكامل بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية. ومن شأن تطبيق هذه التوصيات أن يسهم في رفع كفاءة المسرّعات الجامعية وتحقيق أثر اقتصادي مستدام يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

التمويل: لم يتلق هذا البحث أي تمويل خارجي

بيان توافر البيانات: البيانات مضمنة في المقالة.

تضارب المصالح: يقر الكاتب بعدم وجود أي تضارب في المصالح.

المراجع

[1] Sowah, J. (2023, May). World rankings report 21/22 (2nd ed.). UBI Global. https://ubi-global.com

[2] Mian, S., Lamine, W., & Fayolle, A. (2016). Technology Business Incubation: An overview of the state of knowledge. Technovation, 50, 1-12.

[3] Penn Center for Cancer Care Innovation. (2023). 2022–2023 Impact report. University of Pennsylvania. https://pc3i.upenn.edu

[4] Rotman School of Management. (2024). Rotman Impact Report 2023–24. University of Toronto. https://www.rotman.utoronto.ca/alumni-and-giving/invest-in-rotman/your-impact/

[5] Erçek, M., & Sarıtemur, M. (2021). The Dynamics of Entrepreneurial Networks: A Qualitative Assessment of University Incubator's Role in the Early Stages of Hi-Tech Startups. In Research Anthology on Small Business Strategies for Success and Survival (pp. 377-396). IGI Global Scientific Publishing.

[6] World Business Chicago. (2023). 1871: Startup incubator profile and ecosystem impact. Retrieved from https://worldbusinesschicago.com/about-cohort-members/

[7] Siddiqui, K. A., Al-Shaikh, M. E., Bajwa, I. A., & Al-Subaie, A. (2021). Identifying critical success factors for university business incubators in Saudi Arabia. Entrepreneurship and Sustainability Issues, 8(3), 267.

[8] Monsha’at. (n.d.). Monsha’at reports. General Authority for Small and Medium Enterprises. https://www.monshaat.gov.sa/en/reports